AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW
ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن الجنائي داخل السجون" دراسة تحليلية "

The Role of Artificial Intelligence in Prison Security Monitoring"An Analytical Study"

م.م طيف علي غالب جلال
taif.ali@utq.edu.iq
Teaching Assistant Taif Ali Ghaleb Jalal
جامعة ذي قار/ كلية القانون
University of Dhi Qar / College of Law

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

الملخص يتناول هذا البحث تحليلًا شاملًا لدور الذكاء الاصطناعي في تحسين الأمن في السجون، من خلال قسمين رئيسيين. القسم الأول يستعرض الإطار التقني والمفاهيمي للذكاء الاصطناعي، حيث يتناول المطلب الأول المفاهيم الأساسية لتلك التقنية واستخداماتها في مجال الأمن، بينما يناقش المطلب الثاني الإطار القانوني سواء على المستوى الدولي أو الوطني الذي ينظم الاستخدام لهذه التقنية.

يتناول هذا البحث تحليلًا شاملًا لدور الذكاء الاصطناعي في تحسين الأمن في السجون، من خلال قسمين رئيسيين. القسم الأول يستعرض الإطار التقني والمفاهيمي للذكاء الاصطناعي، حيث يتناول المطلب الأول المفاهيم الأساسية لتلك التقنية واستخداماتها في مجال الأمن، بينما يناقش المطلب الثاني الإطار القانوني سواء على المستوى الدولي أو الوطني الذي ينظم الاستخدام لهذه التقنية.

وفيما يتعلق بالقسم الثاني، فهو يتناول التطبيقات العملية والتحديات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في السجون، حيث يتم التركيز في المطلب الأول على كيفية استخدام هذه التقنية لتعزيز الأمن في السجون، بينما يُحلل المطلب الثاني القضايا القانونية والأخلاقية التي تثيرها، مثل القضايا المتعلقة بالخصوصية والمساءلة والتحيز في الخوارزميات.

من خلال هذا البحث، يتضح وجود رؤية متكاملة تشمل الجوانب التقنية والقانونية والأخلاقية، مع توضيح يستعرض إمكانيات الذكاء الاصطناعي في زيادة مستوى الأمان في السجون دون تجاهل المخاطر والتحديات التي تتطلب وضع ضوابط واضحة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الأمن الجنائي، السجون، المراقبة الذكية، تحليل البيانات، التعرف على الوجوه.

Abstract This research provides a comprehensive analysis of artificial intelligence in prison facilities, divided into two main sections. The first section reviews the technical framework and concepts of artificial intelligence, addressing the basic concepts of this

emerging technology in the security field. The second section discusses the framework, at both the international and national levels, that sheds light on this technology.
This research provides a comprehensive analysis of the role of artificial intelligence in improving prison security, divided into two main sections. The first section reviews the technical and conceptual framework of artificial intelligence. The first section addresses the basic concepts of this technology and its uses in the field of security, while the second section discusses the legal framework, both at the international and national levels, that regulates the use of this technology.
The second section addresses the practical applications and challenges of AI in prisons. The first section focuses on how this technology can be used to enhance prison security, while the second section analyzes the legal and ethical issues it raises, such as issues related to privacy, accountability, and bias in algorithms.
This research demonstrates a comprehensive vision encompassing technical, legal, and ethical aspects, while also highlighting the potential of AI to enhance prison security without ignoring the risks and challenges that require clear controls.
Keywords: Artificial intelligence, criminal security, prisons, smart surveillance, data analysis, facial recognition.

المقدمة

يشهد العالم تحولات هائلة في مجالات الأمن والمراقبة نتيجة للتطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح له دور بارز في تعزيز كفاءة الأنظمة الأمنية، بما في ذلك أنظمة السجون. تعتبر السجون من أكثر الأنظمة تعقيداً نظرًا لضرورة توافر أمن ورقابة عاليين، حيث يجب أن يتم إدارة السجناء وتقليل معدل العنف ومنع محاولات الهروب، مع ضمان سلامة جميع الأفراد، واحترام حقوق الإنسان والمعايير الأخلاقية في ذات الوقت. في هذا السياق، يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة حديثة تسهم في تحسين عمليات المراقبة والتحليل واتخاذ القرارات، مما يفتح آفاق جديدة لتعزيز الأمان في السجون، ولكنه أيضاً يثير تحديات قانونية وأخلاقية تحتاج إلى معالجة دقيقة.

يتناول هذا البحث كيف يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن داخل السجون من خلال موضوعين رئيسيين:

أولهما: الجانب النظري والتقني، حيث يتم عرض المبادئ الأساسية للذكاء الاصطناعي واستخدامه في الأمن، مثل أنظمة التعرف على الوجوه، وتحليل السلوك، والتنبؤ بالوضع الأمني. كما يتناول البحث الإطار القانوني الذي ينظم هذه التقنيات، سواء على المستوى الدولي من خلال المعاهدات والمعايير العالمية، أو على المستوى المحلي من خلال القوانين التي تحدد كيفية استخدامها.

أما ثانيهما فيتناول: الجانب العملي والتحديات، حيث يتم دراسة كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في السجون، مثل المراقبة الذكية، والكشف عن الأشياء المحظورة، وإدارة البيانات الأمنية. ومع ذلك، لا تخلو هذه التقنيات من المشاكل، حيث تظهر تحديات تتعلق بالخصوصية، والتمييز في الخوارزميات، ومحاسبة القرارات التي يتم اتخاذها آليًا، مما يتطلب تحقيق توازن دقيق بين احتياجات الأمن وحقوق السجناء.

من خلال هذا البحث، نهدف إلى تقديم رؤية شاملة حول إمكانات الذكاء الاصطناعي في تحسين الأمن السجني، مع تسليط الضوء على المخاطر والمحددات التي يجب أخذها في الاعتبار لضمان استخدام عادل ومنصف لهذه التقنيات. فالتوازن بين الكفاءة الأمنية والالتزام بالمبادئ القانونية والأخلاقية يظل عاملاً حاسماً في نجاح أي تطبيق تقني داخل المنظومة السجنية.

أهمية البحث :يأتي هذا البحث في وقت يتسارع فيه استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات الأمنية، بما في ذلك السجون. وتبرز أهميته كونه يهدف إلى استكشاف الفوائد التي توفرها هذه التقنيات في تحسين الأمن والسلامة داخل المؤسسات السجنية، وكذلك يسلط الضوء على المخاطر المحتملة التي قد تظهر من استخدامها بشكل غير سليم. يُعتبر هذا البحث أيضاً مساهمة علمية تعزز الحوار حول التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان، مما يجعله ذا فائدة كبيرة للمشرعين، ومديري السجون، والباحثين في مجال العدالة الجنائية والتقنيات الحديثة.

مشكلة البحث :على الرغم من الفوائد العديدة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي لتعزيز سلامة السجون، إلا أن استخدامه يثير الكثير من القضايا القانونية والأخلاقية. من جهة، هناك مخاوف تتعلق بالحفاظ على الخصوصية، وكذلك في ما يتعلق بمدى عدالة القرارات التي يتم اتخاذها بواسطة الآلات، وإمكانية وجود تحيز في الخوارزميات، وهو ما قد يؤدي إلى انتهاك حقوق النزلاء. ومن جهة أخرى، يبرز التساؤل حول مدى تطابق هذه التقنيات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وطرق ضمان الشفافية والمساءلة في كيفية تطبيقها. لهذا السبب، يسعى هذا البحث إلى معالجة هذه القضايا من خلال دراسة الإطار القانوني والأخلاقي الذي ينبغي أن ينظم استعمال الذكاء الاصطناعي داخل السجون، وعليه تتمثل الإشكالية الرئيسية بطرح السؤال الرئيسي التالي: **كيف يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز الأمن السجني مع تحقيق التوازن بين متطلبات السلامة واحترام الحقوق القانونية والأخلاقية للنزلاء؟**

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

١. هل تتوافق تطبيقات الذكاء الاصطناعي في السجون مع التشريعات الوطنية والدولية؟
٢. ما مدى كفاية القوانين الحالية في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بيئات السجون؟
٣. كيف يمكن تحقيق الفعالية الأمنية دون التضحية بالضمانات القانونية للنزلاء؟
٤. ما الضوابط الممكنة لضمان شفافية ومساءلة أنظمة الذكاء الاصطناعي؟

منهجية البحث :استندت هذه الدراسة إلى منهجية تحليلية ناقدة تجمع بين البحث النظري والتطبيق العملي، وقد تم الاطلاع على مجموعة متنوعة من المصادر تشمل الأدب الأكاديمي، والتقارير الدولية، والقوانين الوطنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأمن السجون، كما تم دراسة تجارب بعض الدول الرائدة في استخدام هذه التقنيات، مع تقييم مدى كفاءتها والتحديات التي تواجهها. بالإضافة إلى ذلك، الاعتماد على تحليل مبادئ حقوق الإنسان والقوانين التي تحكم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ساعد في تقديم منظور متوازن بين الابتكار التقني والضوابط القانونية والأخلاقية.

هيكلية البحث: لمعالجة موضوع البحث سنقوم بتقسيمه الى مبحثين سنتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي والتقني للذكاء الاصطناعي في الأمن السجني، ومن ثم سننتقل للحديث عن التطبيقات العملية والتحديات القانونية لتعزيز الأمن داخل السجون في المبحث الثاني.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والتقني للذكاء الاصطناعي في الأمن السجني

تقنيات الذكاء الاصطناعي تُحدث تغييرات كبيرة في كيفية إدارة الأمن داخل السجون. لم يعد يُعتبر الذكاء الاصطناعي مجرد أداة بل أصبح يمثل فكرة تعيد تشكيل العلاقة بين المراقبة والتحليل والاستجابة في المؤسسات العقابية. يعتمد هذا التغيير على قدرة الذكاء الاصطناعي في معالجة كميات ضخمة من البيانات السجنية والتعرف على الأنماط السلوكية التي قد تدل على وجود مخاطر أمنية، مما يساعد الجهات المسؤولة على اتخاذ قرارات تستند إلى توقعات وتحليلات مسبقة. من خلال دمج تكنولوجيا مثل التعرف على الوجوه، والمراقبة الذكية، والبيانات البيومترية، يُعزّز الذكاء الاصطناعي من سلامة البيئة داخل السجن ويساعد في تحقيق مستويات أعلى من السيطرة والانضباط. ومع ذلك، يثير هذا التقدم القضايا الأخلاقية والقانونية بشأن الخصوصية والعدالة، مما يستدعي إجراء حوار شامل حول مدى شرعية استخدام هذه التكنولوجيا في بيئة عقابية تحتاج إلى تحقيق الأمن دون انتهاك حقوق الأفراد[١]. بناءً على ما سبق، سنقوم بدراسة هذا الموضوع في مطلبين، كما يلي:

المطلب الأول

المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته الأمنية

سندرس هذا المطلب في فقرتين نتناول في الفقرة الأولى المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي، أما في الفقرة الثانية نتناول التطبيقات المنية للذكاء الاصطناعي وذلك وفق الآتي:

أولاً– المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي يمثل الذكاء الاصطناعي أحد المجالات العلمية الأكثر حيوية وتأثيراً في عصرنا الحالي، إذ يعمل كحلقة وصل بين القوة الحسابية الكبيرة للآلات والتعقيدات الكثيرة للذكاء البشري. يشمل هذا المجال الواسع عدة مفاهيم متصلة، حيث يساهم كل منها في تشكيل الصورة الكاملة التي نعرفها اليوم كذكاء اصطناعي[٢].

في مركز هذا التخصص يظهر التعلم الآلي، وهو أسلوب مبتكر يسمح للأنظمة بتطوير أدائها بشكل تلقائي من خلال التجربة والتعليم من البيانات دون الحاجة لبرمجة واضحة. يعتمد هذا الفكر أساساً على مفهوم قدرة الآلات على اكتشاف الأنماط واستخراج النتائج من كميات ضخمة من المعلومات، مما يتيح فرصاً لا حصر لها في مجالات مثل تشخيص الأمراض والتنبؤ بالأسواق المالية.

---

[١] خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٣، ص٣٤.

[٢] أمينة عثامنية المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي، مقال منشور في الكتاب الجماعي " تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال، دون تاريخ، ص٢١٣.

تعتبر الشبكات العصبية الاصطناعية واحدة من أكثر أشكال الذكاء الاصطناعي إثارة، حيث تهدف إلى محاكاة كيفية عمل الخلايا العصبية في الدماغ البشري، هذه النماذج الحسابية المعقدة تتكون من طبقات مترابطة تعالج المعلومات بشكل متسلسل، مما يمكّنها من إنجاز مهام معقدة مثل التعرف على الصور وفهم الصوت، أدت التطورات الأخيرة في التعلم العميق، الذي هو مجال فرعي من الشبكات العصبية، إلى تحقيق تحسينات ملموسة في دقة وقدرات هذه الأنظمة.[١]

تمثل معالجة اللغة الطبيعية الجانب المتعلق باللغة في الذكاء الاصطناعي، حيث تهدف إلى تقريب المسافات بين لغة البشر ولغة الآلات، يشمل هذا المجال تقنيات تساعد الحواسيب على فهم النصوص المكتوبة والمسموعة، وتحليلها، وحتى إنتاج لغة طبيعية تكون شبيهة بتلك التي ينتجها البشر، يمكن رؤية التطبيقات العملية لهذا المفهوم في المساعدين الافتراضيين الأذكياء وأنظمة الترجمة الفورية المتقدمة[٢].

في مجال رؤية الكمبيوتر، يسعى الذكاء الاصطناعي إلى منح الآلات القدرة على "رؤية" العالم وفهمه كما يفعل البشر، تعتمد هذه التكنولوجيا على فحص الصور الرقمية واستخراج المعلومات المفيدة منها، مما يسمح باستخدامها في مجالات متنوعة، مثل السيارات ذاتية القيادة وأنظمة المراقبة المتطورة.

وخلف هذه الابتكارات التكنولوجية الرائعة، تظهر تساؤلات أخلاقية وفلسفية عميقة، تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل، قضايا الخصوصية في زمن جمع البيانات، واحتمالية حدوث انحيازات في الخوارزميات – جميع هذه المسائل تمثل تحديات حقيقية تتطلب نقاشاً مجتمعياً واسعاً ومعايير أخلاقية صارمة.

الحديث عن الذكاء الاصطناعي العام، ذلك النوع المتطور من الذكاء الذي قد يتجاوز قدرات البشر في جميع المجالات، يطرح تساؤلات عميقة حول كيف ستكون العلاقة بين الإنسانية والآلات في المستقبل. رغم أن هذا المفهوم لا يزال ضمن الأفكار والنظريات المستقبلية، إلا أن تأثيراته الممكنة على الحضارة الإنسانية تحتاج إلى دراسة وتحليل معمق.

التداخل بين هذه المفاهيم المختلفة ينشئ نظاماً متكاملاً للذكاء الاصطناعي، حيث يكمل كل عنصر الآخر، تعزز التطورات في معالجة اللغة الطبيعية إمكانيات الروبوتات، بينما تسهم تحسينات الرؤية الحاسوبية في تقدم السيارات ذاتية القيادة، وهكذا، هذه الديناميكية المتداخلة هي ما يميز الذكاء الاصطناعي كمجال معقد وغني، مع الوعد بإحداث تغيير جذري في أسلوب حياتنا وأعمالنا وتفاعلنا مع البيئة المحيطة بنا[٣].

ثانياً– التطبيقات الأمنية للذكاء الاصطناعي

---

[١] أروى عبد الرحمن الجلعود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء الجمعية العلمية القضائية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢، ص٤٥٢.

[٢] اسليماني مولاي عبد الله، الذكاء الاصطناعي في تعزيز المنظومة السجنية نحو سجون رقمية، منشور على الموقع https://choufachtari.ma/lakssibi/21935/2025/ تاريخ الزيارة/١/٨/٢٠٢٥.

[٣] اسليماني مولاي عبد الله، الذكاء الاصطناعي في تعزيز المنظومة السجنية نحو سجون رقمية، مصدر سابق.

يُظهر الذكاء الاصطناعي زيادة كبيرة في جميع جوانب الحياة اليومية، حيث أصبحت تطبيقاته جزءًا أساسيًا من أسلوب عملنا وتواصلنا وحتى في لحظات راحتنا. بدءًا من تحسين الصور حتى تلخيص الاجتماعات، ومن المساعدة في الكتابة وصولاً إلى تقديم اقتراحات ذكية، يعرض الذكاء الاصطناعي حلولًا مبتكرة تعمل بشكل أسرع وأكثر فاعلية مما يمكن أن يحققه الإنسان وحده[١]، ومن هذه الحلول نعرض مايلي:

١- **التفاعل البشري الرقمي والمساعدون الأذكياء** أصبحت المساعدات الافتراضية وروبوتات الدردشة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي عنصراً مهماً في حياتنا اليومية، تستخدم هذه الأدوات، مثل ChatGPT و Google Bard و Microsoft Copilot، تقنيات معالجة اللغة الطبيعية للتواصل مع المستخدمين بشكل طبيعي، مما يسمح لها بفهم الأسئلة الصعبة وتقديم إجابات صحيحة. بالإضافة إلى ذلك، لديها القدرة على إنتاج نصوص مترابطة، وترجمة اللغات، وحتى تحليل الصور بناءً على تعليمات المستخدمين.

٢-**التحول في الصناعات والخدمات** في مجال الرعاية الصحية، يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في تشخيص الأمراض بدقة من خلال فحص الصور الطبية والبيانات الحيوية، مما يساعد على تقليل الأخطاء التي قد تحدث من الأشخاص ويعجل بعمليات العلاج. بينما في القطاع المالي، يتم الاعتماد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي للكشف عن عمليات الاحتيال، وتنظيم المخاطر، وتقديم مشورات استثمارية استناداً إلى تحليل البيانات الكبيرة.

أما في صناعة البناء، فإن أدوات الذكاء الاصطناعي تساهم في تحسين تخطيط المشاريع وتوقع التأخيرات المحتملة، مما يعزز كفاءة إدارة الموارد ويخفض التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين التصاميم الهندسية ومتابعة جودة الأعمال الإنشائية[٢].

٣-**التسويق والتجربة الشخصية** تستخدم مواقع مثل أمازون ونتفليكس تقنيات ذكاء اصطناعي لتفهم كيف يتصرف المستخدمون، هدفها هو توفير محتوى أو منتجات تناسب ما يفضلونه. كما أنها تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحسين الإعلانات التي تستهدف فئات معينة، مما يساعد في رفع مستوى التفاعل ويقدم تجربة أكثر تخصيصًا للمستخدمين[٣].

٤-**التعليم والابتكار** في مجال التعليم، تقدم منصات مثل "سقراطي" و Notion AI دعمًا خاصًا للطلاب. يبدأ ذلك من توضيح الأفكار الصعبة إلى إعداد ملخصات أوتوماتيكية للدروس، كذلك، يُستفاد من الذكاء الصناعي في إنشاء مناهج تعليمية تتكيف مع مستوى الطالب وطريقة تعلمه.

---

[١] ياسر عبد المنعم، الذكاء الاصطناعي ودوره في القانون الجنائي، بحث منشور على موقع مجلة الجامعة العراقية، ٢٠٢٥، ٤٧٨، لمزيد من التفصيل زيارة الموقع الالكتروني: https://www.mabdaa.edu.iq تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/٢.

[٢] يحيى إبراهيم دهشان المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون، العدد الثاني والثمانون ٢٠٢٠، ص٣١١.

[٣] عائشة يحي شقفة الحماية القانونية للمصنفات الناشئة عن برامج الذكاء الاصطناعي، بحث لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢١، ص٦٧.

٥-**الترفيه والإبداع** أدوات مثل Runway ML و Canva AI تجعل من السهل إنشاء محتوى مرئي احترافي، سواء كان تصميم رسومي أو تعديل فيديو من خلال أوامر نصية بسيطة، كما يُستخدم الذكاء الاصطناعي في إنتاج الموسيقى والفن الرقمي، مما يتيح فرص جديدة للإبداع الفني[١].

٦-**التحديات والمستقبل** على الرغم من المزايا العديدة، فإن انتشار الذكاء الاصطناعي يثير قضايا حول الخصوصية والانحياز في الخوارزميات وتأثيراته الاجتماعية المتعلقة بإزاحة بعض الوظائف البشرية، ومع ذلك، فإن التقدم المستمر في هذا المجال يعد بمستقبل تمتلك فيه الآلات ذكاءً أكبر وقادرة على مساعدة البشر في مجالات عدة، مما يزيد من الإنتاجية ويحسن مستوى المعيشة.[٢]

بإيجاز، لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد فكرة لمستقبل بعيد، بل أصبح واقعًا يغير كيفية حياتنا وعملنا، مما يجعله أحد أبرز التحولات التكنولوجية في عصرنا الحالي.

المطلب الثاني

الإطار القانوني الدولي والوطني المنظم للذكاء الاصطناعي

سندرس هذا المطلب في شقين نتناول في الشق الأول الاطار القانوني الدولي المنظم للذكاء الاصطناعي، أما في الشق الثاني ندرس الاطار القانوني الوطني المنظم للذكاء الاصطناعي، وذلك وفق التقسيم الآتي:

أولاً- الإطار القانوني الدولي المنظم للذكاء الاصطناعي: يشهد الإطار الدولي للقوانين المتعلقة بالذكاء الاصطناعي تغييرات سريعة بهدف مواجهة التحديات التي تثيرها هذه التقنية المتطورة، يُعتبر قانون الذكاء الاصطناعي الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي هو الأول من نوعه في العالم لأنه يمثل نظامًا تنظيميًا شاملًا[٣]، حيث يقوم على نهج يركز على المخاطر، يُطبق هذا القانون قواعد مختلفة على الذكاء الاصطناعي بناءً على حجم المخاطر التي يسببها، كما ينص هذا القانون بشكل واضح على حظر بعض ممارسات الذكاء الاصطناعي التي قد تُعتبر مخاطر غير مقبولة، مثل أنظمة التصنيف الاجتماعي التي تقيم الأشخاص حسب سلوكهم الاجتماعي، أو أنظمة التعرف على المشاعر في أماكن العمل والمدارس، ما عدا لأسباب طبية أو تتعلق بالسلامة[٤].

على المستوى العالمي، تظهر جهود لتعديل القوانين بما يتناسب مع التقدم التكنولوجي. فقد بدأت بعض الدول العربية، مثل الإمارات، بإنشاء مبادئ وطنية لإدارة الذكاء الاصطناعي، ومع ذلك، يظل التحدي الأهم هو أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تتجاوز الحدود، مما يتطلب تعاونًا دوليًا لتفادي وجود ثغرات في التشريعات، ضمن هذا السياق،

---

[١] اسليماني مولاي عبد الله، الذكاء الاصطناعي في تعزيز المنظومة السجنية نحو سجون رقمية، مصدر سابق، ص٧٢.

[٢] عمار ياسر محمد زهير البابلي: دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، مجلة الأمن والقانون، المجلد ٢٩، العدد ١، أكاديمية شرطة دبي، ٢٠٢١، ص٩١.

[٣] ويكيبيديا لمزيد من التفصيل زيارة الموقع التالي: https://ar.wikipedia.org تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٧/٣١.

[٤] ياسر عبد المنعم، الذكاء الاصطناعي ودوره في القانون الجنائي، مصدر سابق، ص٤٨٤.

يطبق القانون الأوروبي على مزودي الخدمات من خارج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إذا تم استخدام الذكاء الاصطناعي الذي يقدمونه داخل الاتحاد، مما يعني أنه يشمل أيضًا الشركات العالمية الكبرى.

من منظور فلسفي، تثير قوانين الذكاء الاصطناعي تساؤلات هامة بشأن التوازن بين الابتكار والحماية، من ناحية، يهدف المشرعون إلى حماية الحقوق الأساسية مثل الخصوصية وتجنب التمييز، ومن ناحية أخرى يسعون لتجنب عرقلة التقدم التكنولوجي، يظهر هذا الصراع في النقاشات حول الأنظمة مثل التعرف على الهوية البيو مترية عن بُعد، التي يُمنع قانون الاتحاد الأوروبي استخدامها في الأماكن العامة إلا في ظروف استثنائية وبموافقة قضائية.

في مجال المسؤولية القانونية، توجد مسائل معقدة خصوصا في حالات الذكاء الاصطناعي الذي يمتلك القدرة على اتخاذ قرارات بمفرده. تقدم بعض الأطر القانونية، مثل القوانين الثلاثة لأسيموف[١]، قواعد أخلاقية لتطوير الروبوتات، والتي تشمل عدم ضرر البشر، والامتثال لإشرافهم، وحماية وجود الروبوت طالما لا تتعارض مع المبادئ السابقة، بالرغم من ذلك، فإن هناك حاجة لتحويل هذه المبادئ إلى تطبيق فعلي في القوانين المحلية والعالمية.

في أمريكا، يتم التحكم في الذكاء الاصطناعي بشكل غير مباشر بسبب توزيع السلطات على عدد من الجهات، مما يسبب تضارباً بين الولايات، يُظهر هذا الأسلوب المتناثر ضرورة وجود إطار عالمي شامل، ربما مثل الأمم المتحدة، لتنظيم هذه التكنولوجيا التي تتجاوز الحدود[٢].

تشكل العقوبات المالية عنصرًا أساسيًا في تنفيذ هذه القوانين، وتختلف في التشريع الأوروبي بين ٧. ٥ ملايين يورو أو ١. ٥% من حجم المبيعات السنوية و٣٥ مليون يورو أو ٧% من حجم المبيعات السنوية، بناءً على نوع المخالفة، تهدف هذه العقوبات القاسية إلى ردع المخالفات، لكن يمكن أن تدفع بعض المؤسسات إلى الابتعاد عن الأسواق التي تخضع لهذه القوانين بدلاً من الامتثال لها[٣].

في النهاية، يواجه النظام القانوني الدولي للذكاء الاصطناعي تحديًا مزدوجًا: يجب أن يكون من جهة مرنًا بما يكفي لاستيعاب التقدم التكنولوجي السريع، ومن جهة أخرى، يجب أن يكون صارمًا لحماية الحقوق الأساسية والمصالح

---

[١] القوانين الثلاثة لأسيموف هي مجموعة من قواعد البيانات للروبوتات المبتكرة للكاتب الخيالي العلمي الأمريكي إسحاق أسيموف، مؤقتًا للتحكم في الروبوتات بعيدًا عن سلامة البشر، وهي :

1–القانون الأول: لا يتحمل الروبوت إيذاء إنسان، أو يسبب في أذى له من خلال القاعة عن المشهد .

2–القانون الثاني: يجب على الروبوت إطاعة الأوامر التي يصدرها البشر، إلا إذا تعارضت هذه المساعدة مع القانون الأول .

3–القانون الثالث: يجب أن يكون هناك حماية خاصة بالأندرويد، طالما أن هذه الحماية لا تتعارض مع القانون الأول أو الثاني .

هذه الإصدارات من العديد من القصص الخيالية وساهمت بشكل كبير في المناقشات حول الشركات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي، حتى أنها تتقدم لاحقًا "بالقانون الإسباني" في بعض أعماله لتوسيع نطاق المسؤوليات للروبوتات.

[2] Jermy G. Carter و Scott W Phillps.(Intelligense led Policing and Forces of Organisational Change in the Usa Polecing. USA. -2015.p3-4

[٣] رياض زروقي، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم العالي المجلة العربية للتربية النوعية، ٢٠٢٠، ص٣١٨.

العامة، يستوجب تحقيق هذا التوازن الحساس تعاونًا دوليًا مستمرًا وتحديثًا دوريًا للقوانين لمواكبة التغيرات الكبيرة التي يسببها الذكاء الاصطناعي في المجتمعات المعاصرة[١].

ثانياً- الاطار القانوني الوطني المنظم للذكاء الاصطناعي: يُعتبر الإطار القانوني العراقي المنظم للذكاء الاصطناعي في مراحله التأسيسية الأولى، حيث لا يزال البلد يخطو خطواته الأولى نحو وضع هيكلية تشريعية متكاملة لهذه التقنية الحديثة. يواجه العراق تحديات كبيرة في هذا المجال بسبب غياب تشريعات متخصصة وبنية تحتية تقنية وقانونية قادرة على استيعاب متطلبات تنظيم هذه التقنيات المتطورة.

في ظل الفراغ التشريعي الحالي، تُعالج بعض جوانب الذكاء الاصطناعي بشكل غير مباشر من خلال قوانين موجودة مثل قانون الجرائم المعلوماتية وقانون حماية الملكية الفكرية، لكن هذه القوانين تبقى غير كافية وغير مصممة خصيصاً لمواكبة التعقيدات الفريدة التي يطرحها الذكاء الاصطناعي. تبرز حاجة ملحة لتشريع خاص يراعي الخصوصية العراقية ويواكب التطورات العالمية في هذا المجال.[٢]

من الناحية المؤسسية، تظهر بعض المؤشرات الإيجابية كإنشاء مراكز بحثية وجامعية متخصصة في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، لكنها تبقى بحاجة إلى دعم حكومي أكبر وتنسيق مع الجهات التشريعية. كما تفتقر البلاد إلى هيئة رقابية متخصصة لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي ومراقبة تطبيقاته، مما يخلق بيئة غير واضحة المعالم للمطورين والمستثمرين.

على صعيد التطبيقات العملية، بدأت بعض الجهات الحكومية والقطاع الخاص باستخدام حلول ذكاء اصطناعي محدودة، خاصة في مجالات الأمن والخدمات المصرفية، لكن دون وجود ضوابط قانونية واضحة تحكم هذه الاستخدامات. هذا الغياب التنظيمي يثير مخاوف جدية حول حماية البيانات الشخصية وشفافية الخوارزميات المستخدمة والمساءلة القانونية عن القرارات المتخذة بواسطة الأنظمة الذكية.

تزداد تعقيدات المشهد بسبب التحديات الأمنية والسياسية التي يعيشها العراق، والتي تحول دون إعطاء الأولوية الكافية لتطوير تشريعات تكنولوجية متقدمة. كما أن ضعف البنية التحتية الرقمية وانتشار الأمية التكنولوجية بين صانعي القرار يشكلان عائقاً إضافياً أمام وضع إطار قانوني فعال[٣].

في الختام، يحتاج العراق إلى استراتيجية وطنية شاملة للذكاء الاصطناعي تشمل الجانب التشريعي، مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق الأساسية. هذا يتطلب تعاوناً بين الخبراء التقنيين والقانونيين وصانعي السياسات لوضع أسس متينة لإطار تنظيمي يواكب العصر ويخدم المصالح الوطنية.

---

[١] ياسر عبد المنعم، الذكاء الاصطناعي ودوره في القانون الجنائي، مصدر سابق، ص٤٨٩.

[٢] قتيبة مازن عبد المجيد، استخدام الذكاء الاصطناعي في تطبيقات الهندسة الكهربائية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية. الدانمارك، ٢٠٠٩، ص٦١.

[٣] زين عبد الهادي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات مدخل تجريبي للنظم الخبيرة في مجال المراجع القاهرة: المكتبة الأكاديمي،٢٠٢٠، ص١٢٨.

المبحث الثاني

التطبيقات العملية والتحديات القانونية لتعزيز الأمن داخل السجون

يشهد عالم السجون تغييرات كبيرة مع إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال الحساس، حيث تتنوع الاستخدامات الأمنية ما بين أنظمة المراقبة الذكية وتحليل سلوك الأشخاص وتوقع الحوادث. ومع ذلك، يثير هذا الاتجاه قضايا قانونية وأخلاقية عميقة تتعلق بالتوازن بين متطلبات الأمن وحقوق السجناء، ومدى شرعية استخدام هذه التكنولوجيا التقديرية في بيئة تتميز بحساسية إنسانية وقانونية عالية.[١]

تتضح هذه القضية عند النظر إلى الصراع الممكن بين فعالية الأنظمة الأمنية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، خصوصًا في غياب أطر قانونية واضحة تنظم كيفية استخدام هذه التكنولوجيات وتضمن الشفافية والمساءلة. كما تبرز أيضاً تحديات تقنية وفلسفية بشأن دقة الخوارزميات المستخدمة واحتمالية وجود تحيزات قد تؤثر سلبًا على طريقة معاملة السجناء بشكل غير عادل. بناءً على ما تم ذكره، سنستعرض هذا الموضوع في مطلبين، كما يلي:

المطلب الأول

استخدامات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن داخل السجون

يشهد قطاع الأمن في السجون تغييراً كبيراً بفضل استخدام الذكاء الاصطناعي الذي يعيد رسم طرق المراقبة وإدارة السجناء وتحليل المخاطر. هذه التكنولوجيا لا تعمل فقط على زيادة الأمان، بل أيضًا على تحسين عملية إعادة تأهيل السجناء وتقليل تكرار الجرائم، مما يثير قضايا أخلاقية وقانونية تتطلب توازنًا دقيقًا بين الأمان وحقوق الإنسان. ومن أبرز هذه الاستخدامات نوضح ما يلي:

أولاً–المراقبة الأمنية الذكية أصبحت أنظمة المراقبة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي قادرة على فحص الفيديوهات بشكل مباشر، حيث تستطيع التعرف بشكل تلقائي على التصرفات الغير عادية مثل الاعتداءات الجسدية أو محاولات الانتحار أو عمليات التهريب. تستخدم هذه الأنظمة خوارزميات التعلم الآلي لرصد الحركات غير المتوقعة أو الإشارات المريبة، مما يسمح بالتدخل السريع الذي يساعد في تقليل الحوادث الأمنية. في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تُستخدم هذه التكنولوجيا لمتابعة الرسائل المشفرة في الهواتف التي تم ضبطها، والتي قد تشير إلى تخطيط لاعتداءات أو تهريب مخدرات عن طريق الطائرات بدون طيار[٢].

ثانياً– التحليلات التنبؤية لإدارة المخاطر يعتمد الذكاء الاصطناعي على دراسة البيانات القديمة وسلوك الأفراد للتنبؤ بإمكانية حدوث عنف من النزلاء أو مخاطر عودتهم للجريمة. من خلال فحص جوانب مثل الخلفية الجنائية، واستخدام المخدرات، والتفاعلات الاجتماعية داخل السجن، تقوم الأنظمة بإنتاج تقييمات دقيقة تسهم في تخصيص

---

[١] سالم بن حامد بن علي البلوى، التقنيات الحديثة في التحقيق الجنائي ودورها في ضبط الجريمة الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٩، ص٣١٧.

[٢] معتز سلامة، الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية آفاق عربية وإقليمية، ٢٠٢٣، ص٤١.

برامج إعادة التأهيل أو نقل الأفراد الذين يمثلون خطرًا أكبر إلى أماكن أكثر أمانًا. تجارب مثل تلك التي قام بها مجلس أوروبا تثبت أن هذه الأدوات ينبغي أن تكون داعمة للقرارات البشرية وليس بديلًا لها، لضمان مراعاة العوامل الإنسانية والاختلافات الفردية.[١]

ثالثاً- إعادة التأهيل عبر التخصيص الرقمي تساعد منصات الذكاء الاصطناعي في إنشاء برامج تعليمية وتدريبية مصممة خصيصاً للسجناء، بناءً على احتياجاتهم وقدراتهم. تُستخدم تقنيات مثل الواقع الافتراضي لمحاكاة مواقف حياتية تدعم النزلاء في تحسين مهاراتهم الاجتماعية والمهنية، مما يزيد من فرص اندماجهم بعد الإفراج عنهم. على سبيل المثال، في منشأة "كوجنيفاي"، يتم استخدام تحليل البيانات الضخمة لفهم الأسباب الرئيسية للسلوك الإجرامي وتقديم تدخلات علاجية نفسية فعّالة[٢].

رابعاً-التحديات الأخلاقية والقيود العملية رغم الفوائد، تثير هذه التطبيقات تساؤلات حول الخصوصية والتحيز الخوارزمي. أنظمة التعرف على الوجوه، مثلاً، قد تُظهر دقة أقل في التعرف على بعض الأعراق، مما يؤدي إلى أخطاء قد تنتهك حقوق النزلاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد المفرط على التكنولوجيا قد يُضعف التفاعل البشري الضروري في البيئات السجنية، كما يحذر مجلس أوروبا في توصياته.

خامساً- الاستدامة والتكامل مع البنية التحتية كثير من السجون تواجه صعوبات في استخدام هذه التقنيات بسبب وجود ضعف في البنية التحتية الرقمية أو بسبب عدم رغبة الموظفين في التكيف. تهدف حلول مثل السحب الرقمية المخصصة للسجون إلى تجاوز هذه التحديات، لكنها تحتاج إلى استثمارات مستمرة وضمان الالتزام بالمعايير الأمنية والقانونية[٣].

في النهاية، يُعتبر الذكاء الاصطناعي وسيلة واعدة لتغيير السجون من مجرد أماكن لاحتجاز الأفراد إلى بيئات تهدف إلى التأهيل الفعّال، بشرط أن تُصمم هذه الأنظمة بشكل شفاف، وأن تخضع لمراقبة دقيقة لضمان توافقها مع مبادئ حقوق الإنسان والعدالة. التجارب الناجحة في دول مثل أوروبا والمملكة المتحدة توفر نماذج يمكن الاستفادة منها، مع ضرورة تعديلها لتناسب السياقات المحلية المختلفة.

المطلب الثاني

التحديات القانونية والأخلاقية للذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن داخل السجون

سندرس هذا المطلب في قسمين نتناول في القسم الأول التحديات القانونية ثم ننتقل لدراسة التحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن داخل السجون، وذلك وفق التقسيم الآتي:

أولاً- التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن داخل السجون يعد استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين الأمان داخل السجون مجالًا مليئًا بالتحديات القانونية الصعبة، حيث تتعارض متطلبات الأمان مع حقوق

[١] سالم بن حامد بن علي البلوى، التقنيات الحديثة في التحقيق الجنائي ودورها في ضبط الجريمة، مصدر سابق، ص٣٨٢.

[٢] عمار البابلي دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة الرياض دار الهجرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص١٢٤.

[٣] سالم بن حامد بن علي البلوى، التقنيات الحديثة في التحقيق الجنائي ودورها في ضبط الجريمة، مصدر سابق، ص٣٨٦.

الأفراد في بيئة حساسة للغاية. تظهر هذه القضايا على عدة جوانب، بدءًا من مدى شرعية استعمال هذه التقنيات وانتهاءً بأساليب المساءلة عن النتائج التي تنتج عنها[١].

في وسط هذه الصعوبات توجد قضية الشرعية القانونية، حيث تفتقد العديد من القوانين المتعلقة بالسجون إلى بنود واضحة تنظم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى وجود نقص في التشريعات ويتيح حدوث تجاوزات محتملة. تزداد تعقيد هذه المسألة عندما يتم استخدام تقنيات التعرف على الوجه أو تحليل السلوك التي تعتمد على بيانات حيوية، حيث تتعارض مع القوانين التي تحمي البيانات الشخصية والتي قد لا تكون مناسبة لحماية الخصوصية في السجون[٢].

تظهر قضية الشفافية كتحدٍ كبير آخر، حيث أن التعقيدات في الخوارزميات وصناديقها المظلمة تجعل من الصعب على السجناء أو حتى المسؤولين فهم كيف تتخذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على ظروف الحبس. هذا الغموض الفني يضعف مبدأ الحق في المعرفة ويصعب عملية الاعتراض على القرارات التلقائية، خصوصاً عندما تؤدي إلى نقل سجين إلى منطقة عالية التأمين أو منعه من بعض الحقوق.

تتحول مشكلة تحيز الخوارزميات إلى مسألة مهمة داخل السجون، حيث يمكن للأنظمة الذكية أن تميز ضد مجموعات معينة بسبب أمور مثل العرق أو الوضع الاجتماعي. الأبحاث توضح أن أنظمة تقييم المخاطر غالبًا ما تبالغ في اعتبار أفراد من الأقليات خطرين، مما يؤدي إلى تمييز جديد تحت ادعاء الحياد التكنولوجي.

تعتبر المساءلة القانونية مشكلة كبيرة عندما تؤدي قرارات الذكاء الاصطناعي إلى أضرار، سواء كانت مادية أو نفسية. عدم وجود إطار قانوني واضح لتحديد من يتحمل المسؤولية عن الأخطاء، سواء كانت تتعلق بالتقنية أو التشغيل، يفتح ثغرة في العدالة، وخصوصًا لأنه قد يكون من الصعب معرفة إذا كان الخطأ بسبب خلل في البرمجة أو سوء تنفيذ أو نقص في البيانات المستخدمة للتدريب.

فيما يتعلق بحقوق السجناء، تمثل هذه التقنيات خطرًا على الخصوصية، إذ تجعل السجون مشابهة لمختبرات للمراقبة الشاملة. إن توسيع استخدام المراقبة الذكية ليشمل حتى الحركات وتعبيرات الوجه يثير تساؤلات حول الحدود الأخلاقية للقيام بالتدخل في الحياة العادية للنزلاء، ومدى صحة إنشاء ملفات سلوكية قد تستمر في ملاحقتهم بعد الإفراج عنهم[٣].

التوازن بين السرية الأمنية والشفافية التشغيلية يمثل تحدياً إضافياً، فالمبررات الأمنية غالباً ما تُستخدم لتبرير إبقاء تفاصيل عمل هذه الأنظمة سرية، مما يحول دون مراقبتها من قبل هيئات مستقلة أو تقييمها من قبل خبراء خارجيين. هذا النقص في الرقابة الخارجية يزيد من مخاطر سوء الاستخدام ويضعف الثقة في هذه الأنظمة.

---

[١] صلاح الدين العبيدي، مفهوم الأمن في تقنية المعلومات النظرة العامة والتقنية صحيفة الرياض ٢١-٦-٢٠٢٤، ص٦٦.

[٢] عمار البابلي، دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة مصدر سابق، ص١٢٧.

[٣] كيسنجر شمت هوتلوشر، عصر الذكاء الاصطناعي ومستقبلنا البشري، دار التنوير الرياض، ٢٠٢٣، ص٢٥.

في المجال العالمي، تنشأ مشكلات حول التوافق في القوانين، لأن القواعد والقوانين التي تحكم استعمال الذكاء الاصطناعي تتباين بين الدول. هذا يجعل من الصعب توحيد الأساليب في السجون التي قد تحتوي على سجناء من دول أخرى أو تستخدم تقنيات مستوردة من دول ذات أنظمة قانونية مختلفة[١].

في النهاية، تظهر مشكلة الاستقلال البشري، حيث أن الاعتماد الكبير على الأنظمة الذكية قد يقلل من دور الإنسان في اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بحياة النزلاء. هذا التغيير يشكل خطرًا على المبادئ الإنسانية التي ينبغي أن تكون أساس أنظمة العدالة الجنائية، ويحتاج إلى إعادة التفكير في الحد الأدنى من التدخل البشري الذي يجب أن يظل قائماً في هذه العمليات الحساسة.

تواجه الهيئات التشريعية تحديًا كبيرًا في وضع قوانين مرنة تلائم سرعة التقدم التكنولوجي، وفي نفس الوقت تحافظ على التوازن الدقيق بين متطلبات الأمان وحقوق الإنسان الأساسية. إن هذا التحدي يتطلب تعاونًا غير مسبوق بين المتخصصين في القانون، والتكنولوجيا، وعلم الاجتماع لضمان أن هذه الابتكارات تعزز العدالة بدلاً من أن تشكل خطرًا عليها.

ثانياً– التحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن داخل السجون يطرح استخدام الذكاء الاصطناعي في البيئات السجنية معضلات أخلاقية عميقة تتجاوز الجوانب التقنية لتمس صميم الكرامة الإنسانية وطبيعة العدالة ذاتها. هذه التحديات تنبع من التعارض الجوهري بين منطق الآلة الرياضي الصارم والطبيعة الإنسانية المعقدة للنزلاء، مما يستدعي تأملاً فلسفياً في حدود التكنولوجيا ومسؤولياتنا الأخلاقية تجاهها[٢].

في صميم هذه المشاكل تكمن قضية إنسانية السجناء، حيث تجعل التكنولوجيا الحديثة السجون أماكن تراقب بشكل آلي قد تفقد أهميتها في الإصلاح. الأنظمة الذكية لمراقبة كل حركة أو تعبير للوجه تنتهك بشكل واضح حق الأفراد في الخصوصية، حتى داخل مكان يعتمد بشكل أساسي على تقييد الحريات. هذا النوع من المراقبة الواسعة يخلق بيئة قاسية نفسيًا، حيث يشعر السجين بأنه تحت متابعة مستمرة بلا رحمة، مما يمكن أن يضر بمحاولات إعادة التأهيل ويزيد من السلوك العدواني[٣].

تظهر المشكلة الأخلاقية الأكثر أهمية في فكرة المساواة أمام القانون. الخوارزميات التي تم تدريبها على معلومات تاريخية قد تعزز تمييزات متجذرة ضد أفراد من الأقليات أو المجموعات المُهملة، حيث تقوم بشكل مفرط بتصنيفهم كتهديدات أمنية بناءً على أنماط بيانات عامة فقط. هذا التمييز غير الظاهر يُنشئ نظاماً جديداً من الطبقية داخل السجون، حيث يتلقى بعض السجناء معاملة أشد قسوة دون سبب منطقي، فقط لأن النظام "يتوقع" منهم تصرفات خطيرة.

---

[١] سالم بن حامد بن علي البلوى، التقنيات الحديثة في التحقيق الجنائي ودورها في ضبط الجريمة، مصدر سابق، ص٣٩١.

[٢] كيسنجر شمت هوتلوشر، عصر الذكاء الاصطناعي ومستقبلنا البشري، مصدر سابق، ص٥٦.

[٣] معتز سلامة، الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية آفاق عربية وإقليمية، مصدر سابق، ص٥٣.

تظهر قضية الاستقلالية الإنسانية بوضوح في هذا الإطار. عندما يتم اتخاذ خيارات حاسمة مثل نقل شخص إلى قسم ذو أمان عالٍ أو سحب بعض حقوقه بناءً على تقييم آلي، نفقد الجانب البشري المهم في فهم الحالات الفردية والظروف المخففة. التقنيات الذكية لا تستطيع التعرف على الفروق الصغيرة في السلوك البشري أو فهم الدوافع المعقدة للناس، وهذا يمكن أن يؤدي إلى قرارات قاسية وعادلة تفتقر إلى التعاطف أو الفهم العميق.

الآثار النفسية الكبيرة لهذه الأساليب على السجناء تمثل مسألة أخلاقية بحد ذاتها. العيش تحت المراقبة المستمرة لأنظمة غير مفهومة تماماً وغير قابلة للتغيير يخلق شعور بالعجز والقلق حول الوجود. هذا الأمر يمكن أن يؤثر سلباً على الصحة النفسية للسجناء، الذين يتحملون ليس فقط عقوبة السجن التقليدية، ولكن أيضاً العقوبة الناتجة عن المراقبة التي لا تعرف الرحمة أو الهدوء.

من منظور الأخلاق المهنية، يطرح سؤال حول مسؤوليات الموظفين في السجون الذين يصبحون مجرد منفذين للتعليمات الآلية. هذه العملية تهدد بتقويض الحكم الأخلاقي المهني، حيث يبدأ العاملون في الاعتماد بشكل كامل على توصيات النظام بدلاً من أخذ كل حالة بعين الاعتبار. الواجب الأخلاقي للموظفين في السجون يستلزم منهم الحفاظ على إنسانيتهم في تعاملاتهم مع السجناء، وهذا يمكن أن يتعارض مع سياسات الأنظمة القاسية[١].

على الصعيد المجتمعي الأوسع، يثير تطبيق هذه الأساليب تساؤلات حول نوع المجتمع الذي نرغب في إنشائه. هل نطمح إلى مجتمع تتحول فيه مؤسسات العقاب إلى مراكز لاختبار التكنولوجيا، حيث تُجرى التجارب الأحدث على الفئات الأكثر ضعفًا؟ الأخلاقيات المجتمعية تدفعنا للتفكير في الرسالة التي نبعثها عندما نعتبر السجناء مجرد بيانات في نظام مراقبة، بدلاً من كونهم أفرادًا لديهم القدرة على التغيير والتحسن[٢].

في النهاية، تبدو مسألة الأهداف والوسائل واضحة تمامًا في هذا السياق. رغم أن الهدف المعلن هو تعزيز الأمن، إلا أن التقنيات المستخدمة قد تتعارض مع مبادئ أخلاقية أساسية. يحتاج التوازن الحساس بين سلامة الزوار والموظفين من ناحية، والحفاظ على الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية من ناحية أخرى، إلى حوار أخلاقي مستمر يتجاوز الاعتبارات الأمنية الضيقة.

هذه التحديات الأخلاقية لا تستدعي التخلي عن التكنولوجيا بشكل كامل، بل تدعو إلى إنشاء إطار أخلاقي قوي يوجه استخدامها في السجون. ينبغي أن يركز هذا الإطار على كرامة الإنسان، مع الإقرار بأن العدالة الفعلية لا يمكن اختصارها في معادلات خوارزمية، وأن التغيير الحقيقي يحتاج إلى فهم إنساني عميق يتجاوز قدرات أي نظام آلي.

الخاتمة

يعتبر دمج الذكاء الاصطناعي في تعزيز أمن السجون من أبرز التطورات التكنولوجية في نظام العدالة الجنائية، حيث يقدم حلولاً جديدة لتحسين الأمان والمراقبة داخل المؤسسات العقابية. ولكن، يواجه هذا الاتجاه تحديات قانونية وأخلاقية تتطلب توازنًا دقيقًا بين متطلبات الأمن وحقوق نزلاء السجون. أظهر هذا البحث الإمكانيات الكبيرة للذكاء

[١] كيسنجر شمت هوتلوشر، عصر الذكاء الاصطناعي ومستقبلنا البشري، مصدر سابق، ص٧٣.

[٢] محمد محمد طه خليفة، الذكاء الاصطناعي في ميزان التشريع، مجلة دبي القانونية، ٢٠١٨، ص٤١.

الاصطناعي في تحليل المعلومات، والتنبؤ بالسلوكيات الخطيرة، وتقليل العنف، لكنه كشف أيضًا عن الحاجة إلى ضوابط صارمة لضمان استخدام عادل وشفاف لهذه التقنيات.

وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات سنستعرضها وفق الآتي:

الاستنتاجات

١. نستنتج مما تقدم أن فعالية الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن السجني، خاصة في مجالات المراقبة الذكية، وكشف المحظورات، وإدارة المخاطر.
٢. مما تقدم نجد وجود فجوة تشريعية في العديد من الدول فيما يخص تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في السجون، مما يستدعي تطوير أطر قانونية واضحة.
٣. إنّ التحديات الأخلاقية، مثل التحيز الخوارزمي وانتهاك الخصوصية، تتطلب معايير صارمة لضمان العدالة والشفافية.
٤. الحاجة إلى تكامل الجهود بين المطورين التقنيين، وخبراء القانون، ومديري السجون لتحقيق توازن بين الأمن وحقوق الإنسان.

المقترحات

١. استخدام الذكاء الاصطناعي في السجون، مع ضمان احترام حقوق النزلاء، و إنشاء هيئات رقابية مستقلة للإشراف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البيئات السجنية.
٢. نقترح تحسين الجوانب الأخلاقية والتقنية من خلال تطوير خوارزميات أكثر شفافية وقابلة للمساءلة لتجنب التحيز والتمييز، وتدريب الكوادر السجنية على التعامل مع أنظمة الذكاء الاصطناعي بطريقة تحترم المعايير الأخلاقية.
٣. نقترح تعزيز البحث والتطوير من خلال تشجيع الدراسات المستقبلية لتقييم فعالية الذكاء الاصطناعي في السجون على المدى الطويل، ومن خلال تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لابتكار حلول متوازنة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– الكتب:

١. أروى عبد الرحمن الجلعود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء الجمعية العلمية الفضائية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢.
٢. اسليماني مولاي عبد الله، الذكاء الاصطناعي في تعزيز المنظومة السجنية نحو سجون رقمية
٣. أمينة عثامنية المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي، مقال منشور في الكتاب الجماعي " تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال، دون تاريخ.
٤. خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٣.
٥. زين عبد الهادي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات مدخل تجريبي للنظم الخبيرة في مجال المراجع القاهرة: المكتبة الأكاديمي،٢٠٢٠.

٦. سالم بن حامد بن علي البلوى، التقنيات الحديثة في التحقيق الجنائي ودورها في ضبط الجريمة الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٩.
٧. صلاح الدين العبيدي، مفهوم الأمن في تقنية المعلومات النظرة العامة والتقنية صحيفة الرياض ٢١-٦-٢٠٢٤.
٨. عمار البابلي، دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة الرياض دار الهجرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.
٩. كيسنجر شمت هوتلوشر، عصر الذكاء الاصطناعي ومستقبلنا البشري، دار التنوير الرياض، ٢٠٢٣.
١٠. معتز سلامة، الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية آفاق عربية وإقليمية، ٢٠٢٣.

ثانياً- الرسائل الجامعية:

١. عائشة يحي شقفة الحماية القانونية للمصنفات الناشئة عن برامج الذكاء الاصطناعي، بحث لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢١.
٢. قتيبة مازن عبد المجيد، استخدام الذكاء الاصطناعي في تطبيقات الهندسة الكهربائية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية. الدانمارك، ٢٠٠٩.

ثالثاً -المجلات والبحوث:

١. رياض زروقي، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم العالي المجلة العربية للتربية النوعية، ٢٠٢٠.
٢. عمار ياسر محمد زهير البابلي: دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، مجلة الأمن والقانون، المجلد ٢٩، العدد ١، أكاديمية شرطة دبي، ٢٠٢١.
٣. محمد محمد طه خليفة، الذكاء الاصطناعي في ميزان التشريع، مجلة دبي القانونية، ٢٠١٨.
٤. ياسر عبد المنعم، الذكاء الاصطناعي ودوره في القانون الجنائي، بحث منشور على موقع مجلة الجامعة العراقية، ٢٠٢٥،
٥. يحيى إبراهيم دهشان المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون، العدد الثاني والثمانون ٢٠٢٠.

رابعاً- المراجع الأجنبية:

Jermy G. Carter و Scott W Phillps.(Intelligense led Policing and Forces of Organisational Change in the Usa Polecing. USA. -2015.

خامساً- المواقع الالكترونية

https://www.mabdaa.edu.iq

https://ar.wikipedia.org

https://choufachtari.ma/lakssibi/21935/2025/